الهلال الخصيب الجديد:نظام اقليمي كفيل بحل المعضلة العراقية

رؤية عراقية أسهم بمناقشتها شخصيات عراقية مستقلة قدمت للاوساط العربية الرسمية المعنية كمساهمة في بلورة موقف عربي مشترك

ومن الواضح - بعد مضي خمس سنوات على حرب الخليج- ان استمرار نظام صدام حسين في الحكم رغم المعارضة الشعبية الواسعة يعود الى جملة اسباب: اهمها قوة اجهزة القمع وتفتت المعارضة العراقية، ولكن العامل الاهم هو غياب الارادة الدولية والاقليمية الراغبة او/و القادرة على التغيير.

- في غباب البديل السياسي المناسب، فان واشنطن غير مستعجلة في تغيير النظام العراقي، وان استمرار الحصار والاحتواء كفيلان بخدمة الاستراتيجية الامريكية بانهاء قدرات العراق العسكرية والعلمية والمالية، بما يعطل قدرة العراق على تهديد مصالحها.
- فاذا كانت تنظيمات المعارضة العراقية تلغي نفسها بنفسها من خلال صراعاتها الداخلية، فان حال دول الجوار الاقليمي ليس بالافضل، فصراعها على الادوار الغى قدرتها او حتى رغبتها في اسقاط نظام صدام حسين، خوفا من بديل غير محسوب النتائج او انتصار لمنافس اقليمي.

ان ما يواجه مبادرة الاردن الاخيره للتصدي لعملية التغيير في العراق من صعوبات على صعيد المعارضات العراقية ومواقف الدول الاقليمية يؤكد حالة الالغاء المتبادل للادوار بين المعارضة العراقية ودول الجوار لصالح استمرار الوضع القائم في العراق.

بغداد بين خيار الانتظار او الانفتاح

ان تراجع خطر سقوط النظام بعد فشل انتفاضة اذار 1991، وضع النظام امام خيارين:

1-الانتظار وامتصاص الضربات: باعتماد "الصمود" مستفيدا من تناقض المصالح بين الدول الاقليمية والكبرى، اضافة الى تفتت المعارضة العراقية، مع التأقلم مع الظروف الجديدة من خلال الحزم الداخلي الكفيل بامتصاص الضربات الخارجية، والمراوغة الدبلوماسية لتفريغ قرارات الامم المتحدة من فاعليتها، خاصة فيما يتعلق بالتسلح.

2-المراجعة والانفتاح: الاستفادة من تناقضات الوضع الاقليمي والدولي، و غياب البديل المقبول اقليميا ودوليا، وذلك بالعمل على تغيير نهج الحكم بمايسمح له بالتعايش والتأهيل اقليميا ودوليا من خلال الاستجابة

لقرارات الامم المتحدة بمايظهر حسن النوايا من جهة، والانفتاح السياسي الداخلي بما يحقق السلم الاهلي القائم على المصالحة الوطنية والمشاركة المتكافئة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة في الحكم.

ولكن بعد مضي اكثر من خمس سنوات بات واضحا ان الرئيس العراقي ليس بوارد الانفتاح. فرغم عقلانية هذا الخيار وتقبله من قبل اوساط في الحزب والجيش الا ان طبيعة حاكم العراق، المسكون بالهاجس الامني، كرس القمع السياسي نهجا ثابتا للحكم، مما جعله يرى في اي انفتاح "فرصة" للتأمر على شخصه. ومع ذلك لوح النظام بورقة "الديمقراطية" بعد الهزيمة العسكرية مباشرة في ايار 1991 وبعد هروب صهري الرئيس صدام في ايلول 1995. وفي كلا الحالتين كان التلويح بالانفتاح مجرد مناورة لامتصاص النقمة ليتم التخلي عنها لصالح رتوش تجميلية للاستهلاك المحلي والخارجي، كما حصل في استفتاء تشرين الاول الماضي لأختيار صدام حسين رئسا للجمهورية. الصفقة الاقليمية والسبيل للخروج من المأزق العراقي

ان مأساة الشعب العراقي تكمن في سقوطه رهينة بيد حاكم يستغل معاناته لتكريس حكمه، وارادة دولية متمثلة بامريكا تحمل الشعب أخطاء الحاكم.

من العوامل الاساسية في تعليق الخروج من هذه المعضلة هو غياب التوافق الاقليمي، واي محاولة منفردة من طرف عربي او اقليمي لحسم القضية العراقية سيكون محكوماً عليها بالفشل.

ان احد اهم اسباب التناقض الاقليمي بشأن العراق هو الباب الموصودة التي وصلت اليها عملية السلام العربية-الاسرائيلية، نتيجة غياب السلام السوري-الاسرائيلي الامر الذي رشح مستقبل العراق ورقة في لعبة التفاوض. وادى الخوف من استخدام العراق كأداة ضغط الى تحييد الورقة العراقية وذلك بالابقاء على الوضع القائم دون تغيير.

ان التغير النوعي في الخطاب الاسرائيلي والسوري في موضوع مفاوضات السلام بين البلدين يفتح افاقا جديدة للسلام قد تفرض ضرورة ايجاد حل للمعضلة العراقية ضمن التصور التالي:

ان مفتاح السلام السوري-الاسرائيلي لايكمن فقط في عودة الجولان كاملة لسوريا كما يبدو للوهلة الاولى، وانما في التوصل الى تصور متكامل للمنطقة يسمح بتعايش عربي-عبري دائم. فرغم توصل اسرائيل الى تسوية مع مصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الا ان السلام الشامل لم يتحقق بعد بسبب غياب سورية. واثبتت الاحداث صحة مقولة لاحرب بدون مصر ولكن لاسلام بدون سورية.

ان قوة المفاوض السوري- في غياب العراق "المعطل"- لاتكمن في قوته العسكرية وانما في مكانته وقدرته في اعطاء الشرعية لسلام عربي شامل مع اسرائيل. تقول "الايكونومست" (23/12/1995)، ان مجرد توقيع سورية-صاحبة النفوذ على مجموعات الرفض-على الاتفاق، فان الحكام العرب في الخليج وشمال افريقيا سوف يلحقوا الركب،

واذا كانت ورقة بيريس في اقناع ناخبيه للتوصل الى اتفاق مع منظمة التحرير هو "النظام الاقتصادي الجديد" فان السلام مع سورية هو مفتاح السلام الحقيقي والشامل مع العرب جميعا.

وهذا ما اعلنه بيريز خلال زيارته لواشنطن في مطلع ديسمبر 1995، بان السلام مع سوريا ينهي الصراع العربي الاسرائيلي.

ان بوادر الاعتراف الاسرائيلي، وبالتالي الامريكي، بدور اقليمي لسورية يحمل الاخيرة مسؤولية اكبر في ترتيب البيت العربي خاصة في لبنان والعراق بما ينسجم مع الرؤية الجديدة للمنطقة.

الهلال الخصيب: نظام اقليمي جديد

طرح الرعيل القومي العربي الاول المتمثل بالامير فيصل بن الحسين والزعامات السورية الوطنية وجماعة العهد من الضباط العرب في الجيش العثماني فكرة الهلال الخصيب لوحدة المشرق العربي، ولكن اتفاقيات سايكو-بيكو حالت دون ذلك. ألا ان ظروف الحرب العالمية الثانية وتعقد القضية الفلسطينية دفعت مشروع الهلال الخصيب للواجهة مرة اخرى عندما طرح نوري السعيد في عام 1942 فكرة الهلال الخصيب في مذكرة اشتهرت باسم الكتاب الازرق، بعث بها الى وزير الدولة البريطاني كيسي، كتصور لمستقبل المنطقة بما يوفر حلا للقضية الفلسطينية، تضمنت المبادىء الاساسية التالية:

((1- ان يعاد توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن في دولة واحدة.

2- ان يبت سكان هذه الدولة انفسهم في نوع الحكومة التي تروق لهم سواء أكانت ملكية أم جمهورية، وسواء أكانت وحدة ام اتحاداً فيدراليا.

3- ان تنشأ عصبة عربية ينضم اليها العراق وسورية فورا على ان يسمح للدول العربية الاخرى الانضمام اليها متى شاءت.

4- ان يكون لهذه العصبة العربية مجلس دائم ترشحه الدول المنخرطة في سلك هذه الصعبة ويرأسه احد رؤساء تلك الدول على ان يتم انتخابه برضاء تلك الدول.

5-ان يكون بمجلس العصبة العربية مسؤول عن الامور التالية: الدفاع، الشؤون الخارجية، العملة، المواصلات، الكمارك، حماية حقوق الاقليات، التعليم.

6- يمنح اليهود في فلسطين ادارة شبه ذاتية في المنطقة التي يكونون اكثرية فيها مع منحهم حق ادارة مناطقهم في الريف والمدن بما في ذلك المدارس والمؤسسات الصحية على ان تكون جميع تلك المؤسسات تابعة لاشراف الدولة

السورية.

7- ان تكون القدس مدينة يسمح الدخول اليها لأبناء جميع الاديان بقصد الزيارة او التعبد، وتتألف لجنة خاصة من ممثلي الاديان الثلاثة لضمان ذلك.

8- ان يمنح الموارنة في لبنان-اذا شاءوا- ادارة ممتازة على نحو ما كانوا يتمتعون به في خلال السنوات الاخيرة في عهد الامبراطورية العثمانية على ان تستند الى ضمان دولي أسوة بالادارات السابقة وفقاً لاحكام الفقرتين 6 و 7.))

وعن عرب فلسطين واليهود كتب نوري السعيد يقول:

> ((اننا نجد ان عرب فلسطين يتخوفون من ان يصبحوا اقلية في دولة يهودية ولذلك نراهم معارضين أشد المعارضة في منح اليهود حقوقا خاصة ولكن لابد ان يخف هذا العداء اذا اصبحت فلسطين جزءاً من دولة عربية قوية كبيرة، وبذلك ايضا يزداد اطمئنان اليهود على سلامتهم، فضلا عن ازدياد الفرص الاقتصادية السانحة لهم عندما يصبحون طائفة متمتعة بإدارة شبه ذاتية في دولة اكبر بكثير مما كانوا يأملون)).

رغم من ان نوري السعيد كان من الرعيل القومي العربي الاول، الا انه فقد ثقة التيار القومي الجديد بسبب دوره في حركات عام 1941، واصطدم بالتالي مع رواد المشروع القومي العربي الثوري الجديد المتحالف مع دول المحور ابان الحرب العالمية الثانية وفيما بعد الاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة.

ان النجاح لايقاس الا بالنجاح، وقد أجهض مشروع الهلال الخصيب انذاك لصالح مشروع "ثوري" ثبت فشله بعد نصف قرن. ليس في هذا ادانة او تزكية لاحد، خاصة وان كاتب السطور هو احد المساهمين في هذه التجربة والمطلوب تجاوز التجربة.

- ان فشل المشروع القومي العربي "الثوري" في تحقيق اهدافه، اضاف اعباء ثقيلة على الشعوب العربية ومقارنة بسيطة بين ماكان مطروحا وماهو معروض اليوم يوضح ذلك العبء. ليس في هذا عودة للماضي بل دعوة للانفتاح والاستفادة من فرص متاحة اليوم قد تكون متواضعة ولكنهاحتما خطوة للأمام.

اذا كانت تطورات مابعد الحرب العالمية الثانية قد حالت دون تحقيق مشروع الهلال الخصيب، فياترى هل الفرصة متاحة اليوم لنظام اقليمي جديد يؤسس على اطروحة الهلال الخصيب ويستند الى مصالح اقتصادية وامنية مشتركة؟

ان نهاية القطبية العالمية المزدوجة التي غذت التناقضات الاقليمية، وبداية الصحوة العربية من الحلم "الثوري"، وغياب الخوف من هيمنة قطر عربي على اخر، وحاجة اسرائيل الى السلام الشامل، والحاجة الملحة للتنمية

الاقتصادية الاقليمية المشتركة، كلها عوامل توفر فرصة قد تكون نادرة لبناء النظام الاقليمي الجديد.

مقومات النظام الجديد

اثبتت سورية قدرتها للتصدي للمسؤولية في طريقة تعاملها مع لبنان، بما جعل من الدور السوري ضرورة في لبنان ولو مرحليا. ولكن اليوم مطلوب تصور شامل يسمح للتعايش العربي-العبري الشامل، الامر الذي يتطلب اطفاء بؤر الانفجار الاخرى وبالذات العراق. وهنا لسورية دور في غاية الاهمية ولكنه بدون شك لايمكن ان يكون تكرارا للدور السوري في لبنان، بل يجب ان ينسجم مع التصور الجديد للمنطقة. واذا لم يكن مقبولا عربيا ان تكون اسرائيل صاحبة القرار في مستقبل العراق، فان انفراد سورية بالعراق غير مقبول عربيا مما يتطلب من سورية دورا يسمح بتعريب قرار حل القضية العراقية بما يسمح بمشاركة عربية وبالذات اردنية، بما يجعل من عراق المستقبل ركنا في بناء الهلال الخصيب الجديد، كنظام اقليمي جيوسياسي تجمعه مصالح اقتصادية متكاملة وحاجات امنية مشتركة.

- ان عراق في صيغة "هلال خصيب: نظام اقليمي جديد"، يعني تغير وجهة العراق من الخليج نحو المتوسط بما يطمئن الكويت ودول الخليج الاخرى، خاصة وانها تعيش حالة تراجع اقتصادي وسياسي داخلي جعل Vahan Zanoyan الخبير المالي النفطي يكتب في مجلة Foreign Affairs المتخصصة (كانون الاول 1995): "ان الخطر الاكبر الذي يواجه المصالح الامريكية في الخليج ليس صدام حسين او التوسع الايراني، بل التأكل البطيء، ولكن الاكيد، للبنية السياسية والاقتصادية لحلفاء امريكا في الخليج". الامر الذي يعني كذلك نهاية القدرة الخليجية في تحمل الاعباء المالية لاطفاء او اشعال بؤر الصراع الاقليمية، بمايحمل دول الهلال الخصيب مسؤولية التفتيش عن حلول ذاتية، تجعل من عودة العراق المتعافي ضرورة لبناء صرح اقليمي اقتصادي مستقر.

- ان سلام اوروبا تم باستيعاب المانيا "التوسعية" في نظام اوروبي اقليمي مشترك- عرف بالسوق الاوروبية، وقد يكون "الهلال الخصيب الجديد" هو اداتنا لأستيعاب العراق "القومي"- عراق "بروسيا العرب".

- ان المشاركة الاردنية-السورية في التصدي لمعالجة القضية العراقية، تطمئن دول الخليج وبالذات السعودية من احتمال "انفراد اردني" وبالتالي الخوف من كسب هاشمي على حساب السعودية. كما ان الدور السوري هو الاقدر على استيعاب التخوف الايراني من حلول بديل امريكي-اسرائيلي على حدودها.

- ان التهديد المتبادل بين دول الجوار، الذي غالبا ما اخذ صورة المحاور الفرعية، كان عاملا مهما في عدم الاستقرار وبالتالي حال دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة مبددا الثروة الوطنية في بناء آلة عسكرية للعدوان الخارجي اوالقمع الداخلي. ولكن بتوفر الامن الاقليمي يتم تحقيق الامن الوطني وليس

العكس، ويصب في هذا الاتجاه تصريح رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز (23/12/1995) "اعطوني السلام وخذوا من اسرائيل كل السلاح النووي" مضيفا انه "اذا تحقق السلام الاقليمي فاعتقد انه سيكون بالامكان تطهير المنطقة من الاسلحة النووية".

- قال الرئيس الاسد، في مؤتمره الصحفي في القاهرة بتاريخ 23/12/1995: "كنا في لحظات سابقة نحاول ان نفرض رؤى او طرقا معينه، وهناك من رفع شعار رفع الوصايا، ونحن اعلنا في وقتها اننا مع رفع الوصايا وانا لا اشعر في اي وقت من الاوقات اننا مارسنا الوصايا ضد اي عربي اخر سواء كانت منظمة او دولة او شيئا وانا اذكر انني اجبتهم .. باننا نحن ايضا نطالبكم بان ترفعوا وصايتكم عنا، فنحن قد تحملنا العبء الاكبر، والشعب الفلسطيني هو شعبنا، ولقد عشنا الآلام عبر سنوات طويلة، واعتقد ان الامور على المسار الفلسطيني لاتزال معقدة، ولكن يبدو ان هناك تقدما بالطريقة التي اختاروها". ان نهاية الوصاية "الثورية" او "الايديولوجية" بأي اسم كانت، قومية او اسلامية او شيوعية ضرورة لابد منها لدخول نادي التوافق الاقليمي. خاصة وان تلك "الوصاية" كانت وراء حالة التأمر المتبادل بين الانظمة العربية والاقليمية ولنا في العلاقة بين سورية والعراق خير مثال على ذلك.
- غالبا ما كان الانفتاح الديمقراطي واحترام حقوق الانسان حالة معلقة نتيجة الهاجس الامني والخوف من التأمر الخارجي. من هنا اهمية خلق التوافق الاقليمي كشرط لانهاء حالة الطوارىء بما يسمح للانفتاح السياسي، كما في ذلك نهاية للمعارضات الداخلية التي تستمد قوتها من الدعم الخارجي. ان اجراءات سورية الاخيرة بالافراج عن المعتقلين تؤكد هذه المقولة.
- ان "الهلال الخصيب الجديد" كأطار للتعاون الاقتصادي والأمني هو ليس خصما لاحد وانما اداة تعاون مع الاخرين، بعيدا عن لعبة المحاور السياسية، خاصة وان المشكلات الاقتصادية الجديدة وبالذات المياه والمواصلات والعمالة تحتاج الى تنسيق في اطار اقليمي متكامل.

مؤتمر عمان للمعارضة العراقية الى اين؟

اذا اريد النجاح لعقد مؤتمر للمعارضة العراقية يتجاوز سلبيات الماضي، فلابد من ان تكون الخطوة القادمة ضمن تصور سياسي يعتمد "صفقة اقليمية" متكاملة تبادر بها سورية والاردن معا، بما يعرب حل المعضلة العراقية. خاصة وان الاردن بقدراته المنفردة غير قادر للتصدي للعراق، بل ان الاخير على ضعفه قد يكون اقدر على أيذاء الاردن اقتصاديا.

ان طابع الاستعجال الذي اتسمت به المبادرة الاردنية لعقد مؤتمر للمعارضة العراقية خلق الكثير من اللبس وسوء الفهم خاصة فيما يتعلق بمشروع الفيدرالية، الامر الذي دفع الاردن لمراجعة اطروحاته. فقد اكد وزير الخارجية الاردني عبد الكريم الكباريتي (18/12/1995) ان "الحل لوضع العراق يجب ان يأتي من داخل العالم العربي من دون تدخل دولي".

وذهب الملك حسين الى اكثر من ذلك في رده على سؤال جريدة الوطن القطرية (25/12/95): هل السلطة القائمة الان في بغداد معنية بهذه الدعوة؟ بقوله"هذا ممكن ايضا.. فنحن ندعو الى توافق عراقي بين كل اطرافه ودون التعرض الى استثناء او استبعاد اسماء اخرى". وفي مؤتمر الملك حسين المشترك مع وزير الخارجية الامريكي كريستوفر بتاريخ 16/12/1995، اشار العاهل الاردني ان الفيدرالية هي احدى الافكار المطروحة "لانقاذ العراق"، مؤكدا ان "الامر عائد في النهاية للشعب العراقي".

ان اشارة الكباريتي في 11/12/1995، الى انه "لغاية الان لم يتم الاتفاق على توقيت وشكل الاجتماع"، وبانه لم يقصد ان يكون الاجتماع "وصفة اردنية"، دليل ايجابية في التعامل مع الشأن العراقي، الذي تأكد بعد لقاء الرئيس مبارك مع الملك حسين يوم 1995//26/12 في العقبة، حيث اعلن مصدر اردني كبير ان الرئيس المصري دعا الملك حسين خلال محادثاتهما لتنسيق الخطوات مع الدول العربية الاخرى المعنية من اجل اتخاذ موقف موحد أزاء الوضع في العراق ومعاناة الشعب العراقي.

اكتشف الاردن في تعامله مع المعارضة العراقية انه يتعامل مع معارضات متعددة الولاءات، عربيا واقليمياً، الامر الذي يتطلب ويؤكد ضرورة المرجعية العراقية الوطنية المستقلة القادرة على تمثيل القاسم العراقي المشترك الادنى. ولولادة هذه المرجعية لابد من بيئة وفاق اقليمي تعتمد على الاقل تنسيقا اردنيا-سوريا في هذه المرحلة.

ان عقد مؤتمر للمعارضة العراقية يجب ان يكون خاتمة مطاف وليس بداية طريق العمل المشترك العربي، والحديث عن قمة عربية مصغرة تضم سورية والاردن ومصر والسعودية، قد توفر الآلية السياسية للتحرك العربي المشترك من اجل التغيير في العراق بما يوفر الغطاء الشرعي لمؤتمر وطني عراقي شامل مفتوح لمشاركة كافة الاطراف العراقية.

(الملف العراقي، العدد 49 - كانون الثاني 1996)

(قدم البحث في منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 16/1/1996)

❋ ❋ ❋